

كلمة بحملة لبرد نبيه لأسمه في مؤتمر الأمم المتحدة
الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية -
بأندوك ١٨ - ٢٥ / نيسان / ٢٠٠٥

٢٠٠٥/٤/٢٣

سيدي الرئيس :-

أرجو أن انتهر هذه المناسبة لأهنتكم على تبؤكم رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وأن اشكركم على حسن الضيافة التي تلقيناها من حكومة وشعب مملكة تايلاند الصديقة، إن انعقاد هذا المؤتمر الهام في بلادكم لهو مؤشر على جهودكم الطيبة في هذا المجال .

كما واننا في الوقت ذاته نعول الكثير على ما سينجم عن هذا المؤتمر من قرارات وتوصيات التي من شأنها التشجيع على اتخاذ اجراءات فاعلة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكافة اشكالها .

سيدي الرئيس :-

يولي الاردن اهتماما خاصا لمنع الارهاب واخذ التدابير اللازمة لمكافحته على الصعيد الوطني . وجاءت التشريعات الوطنية بتغطية وافية لتجريم الاعمال الارهابية وتمويلها نظرا لما تشكله من خطر على الامن الوطني .

وقد بادر الاردن لتوسيع نطاق اهتمامه في موضوع منع الارهاب ومكافحته من خلال مشاركته العربية والدولية . حيث عمد الى تعميق اسس التعاون والحماية الدولية المشتركة بهدف الاستجابة للمتطلبات الامنية الاقليمية والدولية .

وقد أكد الاردن في العديد من المناسبات على استنكار وشجب كافة العمليات الارهابية التي تستهدف امن المجتمع الدولي واستقراره . فأدان الارهاب في محافل مختلفة؛ مؤكدا على ضرورة مكافحة الجرائم الارهابية أيا كان مصدرها او هدفها .

وحرص على المشاركة الفعلية في العديد من المؤتمرات والاتفاقيات العربية والدولية التي تهدف الى حشد الجهود الرامية لتفعيل منطلقات مكافحة ومنع الارهاب . آخر هذه المشاركات كان مؤخرا في المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب والذي عقد في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ والذي تبنى اعلان الرياض .

على الصعيد العربي ؛ صادق الاردن على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة ١٩٩٨ والذي تعهدت الدول العربية بموجبها على الالتزام بأخذ التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الجرائم الارهابية ، بالاضافة الى تأكيد هذه الاتفاقية على اسس التعاون العربي في المجال الامني والقضائي والمعلومات وغيرها .

كما قام الاردن بالتصديق على عشر من الصكوك الدولية الاثني عشر المتعلقة بمنع ومكافحة الارهاب الدولي . وتتابع الحكومة الاردنية سير تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات الدولية التي تم المصادقة عليها ؛ كما وتبحث في الوقت الحالي في امكانية الانضمام الى الاتفاقيتين الاخيرتين .

وحرص الاردن على التعاون مع لجنة الامن الدولي لمكافحة الارهاب وذلك بتقديم التقارير السنوية للاجابة عن استفسارات اللجنة على صيغ التدابير والجهود الوطنية المبذولة في سبيل منع ومكافحة الارهاب . وقد شكل الاردن لجنة فنية لمتابعة طلبات لجنة الامن الدولي لمكافحة الارهاب " . ومن الجدير ذكره بأن الاردن قد اصدر مؤخرا جوازات سفر جديدة بالمواصفات الدولية المطلوبة للمساهمة في الحد من انتشار الارهاب والجريمة .

ان الحكومة الاردنية معنية بشكل مباشر في متابعة التدابير اللازمة للتأكيد على وجوب نفاذ هذه الاتفاقيات ومطابقتها لنصوص التشريعات والقوانين النافذة في المملكة فجااء الالتزام الاردني من خلال تعزيز القاعدة التشريعية لتشمل قوانين وطنية تحيط بمختلف جوانب الاتفاقيات الدولية ومنها تلك المتعلقة بمكافحة ومنع الارهاب حيث جاء المشرع الاردني على تعديل قانون العقوبات الاردني بما يتمشى مع مستجدات احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بحيث نص على تجريم الارهاب كما وجرم العمليات المصرفية التي لها علاقة بالنشاط الارهابي .

اضافة الى ما تقدم فقد وضعت الحكومة الاردنية مؤخرا مشروع قانون لمكافحة غسيل الاموال وهو معروض الان على البرلمان الاردني وذلك من أجل استكمال الاجراءات

التشريعية الاردنية وفقا لأحكام الدستور حتى يتمكن الاردن من المصادقة على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية . ومن الجدير ذكره أن مشروع القانون هذا يغطي بشكل خاص مكافحة غسيل الاموال المتأتية من الانشطة الارهابية أو تلك التي تستخدم في تمويل الارهاب بحيث نص مشروع القانون على تشكيل وحدة مالية مستقلة يكون مقرها البنك المركزي الاردني تسمى " وحدة مكافحة عمليات غسيل الاموال " . يكون من صلاحياتها تلقي التقارير والمعلومات حول الاشتباه في أي عملية غسيل أموال وتحليلها ، وفي سبيل نفاذ التشريعات المتصلة بحماية النظام المالي ، تم انشاء " قسم متابعة العمليات المالية المشبوهة " في دائرة الرقابة بالبنك المركزي الاردني للتأكد من تطبيقه القوانين والتعليمات المرعية في مجال مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب . كما قام البنك المركزي الاردني بأصدار تعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال لتنفيذ أحكام هذا القانون . وقد تم تعميمها على كافة البنوك العاملة في الاردن وفروعها العاملة في الخارج . وعلى البنوك التابعة لبنوك اردنية أو الشركات المصرفية المرخصة .

كما وتجدر الاشارة الى ان الاردن انضم مؤخرا الى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أجل مكافحة عمليات غسيل الاموال وقمع تمويل الارهاب . وفي مجال التعاون القضائي وتسليم المجرمين فقد سعى الاردن دوما لأخذ كافة التدابير اللازمة من خلال الانضمام الى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وبخاصة تسليم المجرمين .

وفي مجال المراقبة الجمركية ومراقبة الهجرة والحدود فهناك العديد من التشريعات الوطنية التي تحكم ضبط الجمارك والاستيراد والتصدير ومراقبة الحدود بشكل فاعل فقد اعطى قانون الجمارك لموظفي الجمارك صفة وصلاحيات الضباط العدليين بحدود اختصاصهم بهدف التحري عن التهريب ومقاومته سواء أكان هذا التهريب للأشخاص أو للمواد ممنوعة من الادخال لاقليم المملكة ومنها الاسلحة .

كما وتقوم الاجهزة الامنية بالمملكة الاردنية الهاشمية بفرض تدابير امنية مشددة وعمليات مراقبة حدودية فاعلة لمكافحة الجريمة .

وقد أدرج الاردن كأحد افضل خمس دول حققت أعلى انجاز شرطي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة حسبما اظهرته الدراسة لمركز الامم المتحدة لبحوث الجريمة (UNICRI)

سيدي الرئيس :-

لقد بذل الاردن جهودا حثيثة في مجال منع ومكافحة الجريمة بشتى اشكالها وتقديرا لهذه الجهود فقد حصل الاردن على جائزة مقدمة من مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في القاهرة عن موضوعي خفض الطلب والعرض للمخدرات .
كما وان الاردن حقق تقدما ملموسا في مجال مكافحة الفساد والنزاهة الوطنية فقد حصل على المرتبة (٣٧) عالميا من اصل (١٤٥) دولة وفقا لمؤشر مدركات الفساد الوارد ضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية ويعتبر من افضل اربع دول عربية في هذا المجال .
ومن جهة اخرى فقد حصل الاردن على جائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان لعام ٢٠٠٣ كأفضل دولة من بين (٥٦) دولة في مجال ادارة مشروع حماية الاسرة .
كما استضاف الاردن في شهر فبراير من هذا العام المؤتمر الدولي (الادارة الرشيدة) بهدف اصلاح النظم الادارية للوصول الى استئصال الجريمة ومكافحتها .

واخيرا سيدي الرئيس ارجو ان ابين ان الاردن قام بالتوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لإيمانه بضرورة تفعيل العمل والتعاون الدولي في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بغية الوصول الى الامن الوطني المستدام الى جانب الامن الاقليمي والدولي ، علاوة على أن الاردن سيوقع في الايام القليلة القادمة على البروتوكولات الثلاث الملحقة بالاتفاقية اعلاه .ويسعدني كذلك ان اعلن بان الاردن صادق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كما وصادق على اتفاقية قمع وتمويل الارهاب .

سيدي الرئيس

اشكركم مرة اخرى واتمنى لكم التوفيق .